حقائق مستخلصة من تقرير اللجنة

جمال عبدالحميد

■ ثمة ملاحظات في غاية الأهمية نستلخصها من تقرير لجنة التجارة والصناعة في مجلس النواب أثناء تقصيها للحقائق حول أسباب شحة المعروض من السلع الغذائية الأساسية في الأسواق اليمنية وأسباب ارتفاع أسعارها.. وربما أن أهم هذه الملاحظات.. تلك الفقرة المذكورة في التقرير بشأن شكوى وزارة الصناعة والتجارة عن عدم التزام المستوردين وأصحاب المطاحن من تقديم المعلومات الاحصائية للكميات المستوردة من مادتي القمح والدقيق هذه الشكوى اعتقد شخصياً أنها من الأهمية بمكان وهي تعني بالفصيح غياب قاعدة المعلومات الاحصائية الدقيقة التي لابرغب المستورد من الأفصاح عنها لأنها ببساطة تكشف عن حقيقة مهمة تتلخص في الكمية المستوردة والمعروض منها في الأسواق اليمنية وكذا تلك الكمية المخزونة في مخابئ الخبرة وذلك في انتظار الفرصة لرفع أسعارها وجني الأرباح المهولة.. وليس بجديد عندما نقول ان هذا التستر عن الكميات المستوردة من مادتي القمح والدقيق يمنح التجار سلطة السيطرة والاحتكار ومن ثم توصيل ما لديهم من هامش المادتين إلى الأسواق اليمنية وفقاً لمصالحهم الضيقة الهادفة إلى جني أكبر قدر ممكن من الأرباح وفي فترة زمنية قصيرة.. وهي أرباح تنحصر في عدد محدود من التجار الذين يسيطرون على الكميات المستوردة والواصلة إلى الموانئ اليمنية والتي بلغت خلال الفترة من ١/١/٢٠٠٦م وحتى ١٥/١١/٢٠٠٦م حسب تقرير اللجنة إلى (٢,٠٧٤,١٥٠) طن..

هذا الرقم يفرض علينا ابتداءً قراءة تحليلية لواقع العرض والطلب عليه.. وباستعراض سريع للاحتياجات السنوية من مادتي القمح فقد تبين ان البلد بحاجة إلى (٢,٢٠٠,٠٠٠) طن سنوياً من مادة القمح وحوالي (٥٠٠,٠٠٠) طن سنوياً من مادة الدقيق. هذه الأرقام تكشف بجلاء ما سبق وان أكدناه آنفاً وهو ان التجار المستوردين ينهجون سلوكاً احتكارياً غاية في البشاعة والجشع.. وهي الحقيقة الناصعة التي لاتشبهة فيها.. فلغة الأرقام تؤكد هذه الحقيقة والتي تدعمها الأرقام التالية التي تبين إجمالي الكميات المستوردة من القمح والدقيق خلال العام ٢٠٠٥م والتي بلغت كالتالي:

- قمح (٢,٦٤٠,٢٣٣) طن.
- دقيق (١١٠,٦١٧) طن سنوياً طبعاً مستبعدين من هذا الرقم القدرة الإنتاجية للمطاحن المتوافرة في البلد والتي يبلغ قدرتها الإنتاجية مجتمعة حوالي (٣٧٦٠) طن يومياً أي ما يساوي (١,٣٥٣,٦٠٠) طن في العام. وبعملية حسابية لقانون العرض والطلب.. يتضح لنا ببساطة متناهية انه يفترض أن يكون لدى البلد فائض من مادة القمح في نهاية عام ٢٠٠٥م ومرحل إلى عام ٢٠٠٦م ما يساوي (٤٤٠,٢٣٣) طن وحوالي (٩٦٤,٢١٧) طن من مادة الدقيق..

وأمام هذه الحقائق التي تتحدث عنها لغة الأرقام.. يكون السؤال الذي ينتظر الجواب لإقناع المواطن الغلبان عن مبررات ارتفاع أسعار هاتين السلعتين ونحن نمتلك هذا الفائض المرحل مضافاً إليه تلك الكميات المستوردة خلال الفترة من ١/١/٢٠٠٦م وحتى ١٥/١١/٢٠٠٦م والتي قدرت بحوالي (٢,٠٧٤,١٥٠) طن.

إننا أمام إشكالية سعرية يتحكم بها عدد محدود من «الخبرة» ويفرضون أسعار تصاعدية متتالية لا تتناسب مع ما طرأ من ارتفاع في أسعارها العالمية، كما أنها لاتتفق مع العرض الإجمالي للمستورد منها والطلب الإجمالي من المستهلك عليها..

وباختصار.. نحن بحاجة إلى وجود ضمانات تحمي المستهلك من هذا التلاعب في الأسعار، والبداية تأتي من الحكومة التي يرى البعض أنها تتحمل كامل المسؤولية بعد أن تسرعت في تحديد مادتي القمح والدقيق، الأمر الذي انعكس سلباً على الوظيفة الأساسية والصلاحيات القانونية التي كانت تتمتع بها وزارة الصناعة والتجارة في مراقبة وضبط الأسعار في السوق اليمنية..والعهدة على الراوي وتقرير اللجنة..

مع خالص التحية..

أكبر مشروع استثماري طبي في اليمن

مجموعة هائل سعيد تدشّن المجمع الطبي في تعز سبتمبر القادم

■ «الميثاق» - خاص

■ من المقرر أن يفتتح في تعز مطلع سبتمبر القادم المجمع الطبي العام كمشروع استثماري تابع للقطاع الخاص وواحد من أكبر المنشآت الطبية في اليمن، جرى إنشاؤه بكلفة ٢٥ مليون دولار..

وقال شوقي أحمد هائل- عضو مجلس إدارة شركات هائل سعيد أنعم وشركائه الجهة المالكة للمشروع- في تصريح لـ«الميثاق»: إن المجمع الطبي- الذي سيسند مهام إدارته وتشغيله إلى جانب المجموعة المالكة مجموعة أبوللو الطبية الهندية- تصل طاقته السريرية إلى ٢٠٠ سرير طبي، مؤكداً أن المشروع الذي يجري حالياً استكمال تجهيزاته النهائية وتم تنفيذه على ١٥٠ ألف قدم مربع يحوي أرقى الأجهزة التقنية الطبية حرصاً على تقديم خدمات طبية منافسة ومتميزة على غرار أكبر المستشفيات العربية..

وذكر شوقي أن المستشفى الذي يضم أمهر الأطباء والجراحين المشهورين سيشمل أقساماً نادرة لعلاج الأمراض المستعصية وإقامة العمليات الجراحية الدقيقة وهو ما سيعمل على توفير عناء السفر إلى الخارج وتكاليفه الباهظة..

يشار إلى أن شركة أبوللو الهندية التي وقع عليها الاختيار في إدارة المجمع الطبي بتعز إحدى الشركات العالمية المعروفة بإدارة كبار المؤسسات الطبية في الهند ودول عربية عدة.

اللجنة الفنية اليمنية الخليجية تعقد اجتماعها القادم في صنعاء يومي ١٠ و١١ ابريل

الأرحبي لـ«الميثاق»: إنشاء وحدات لتنفيذ المشاريع التنموية وتعزيز قدرة الوحدات الحالية على العمل

كتب/ جمال مجاهد

■ أعلن الأخ عبد الكريم إسماعيل الأرحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي أن الوزارة سوف تقوم بالدعوة لعقد اجتماعات للممولين "الجهات الممولة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" في صنعاء والكويت للمشاريع ذات الأولوية الجاهزة للتنفيذ وذلك لعرض الخطة التمويلية لكل مشروع على حدة. وتشمل الخطة عرض دراسات الجدوى ومكونات كل مشروع والتكلفة لكل مكون من مكونات المشروع والبرنامج الزمني للتنفيذ بما في ذلك جدول زمني يوضح الفترة الزمنية لعملية المناقصات والمشتريات وتأهيل المقاولين وتحديد آلية التنفيذ.

وأكد الوزير الأرحبي الذي رأس الجانب اليمني في الاجتماع الرابع للجنة الفنية اليمنية الخليجية المشتركة لتحديد الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية، الذي عقد يومي ١٣ و١٤ فبراير الجاري في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعاصمة السعودية الرياض، أن اجتماعات الممولين سوف تعقد في أشهر مارس وابريل ومايو من العام الجاري في صنعاء والكويت.

خطة قصيرة المدى

وقال الأرحبي إن اللجنة الفنية المشتركة استعرضت خلال الاجتماع خطة العمل قصيرة المدى لمرحلة ما بعد مؤتمر المانحين "ديسمبر ٢٠٠٦ _ يونيو ٢٠٠٧"، والتي تتضمن توثيق مؤتمر المانحين وجداول التعهدات التمويلية الجديدة والمبرمجة وإعادة مراجعة البرنامج الاستثماري ومأسسة اليته، وكذا وضع خطة التواصل والإعلام، وتوزيع التعهدات والتمويلات الجديدة والمبرمجة، وتحديد آليات التنفيذ القائمة والجديدة لاستيعاب التعهدات الجديدة والمبرمجة وتأطيرها مؤسسياً. كما تشمل الخطة إجراء مشاورات ثنائية للاتفاق على توزيع التعهدات بحسب البرنامج الاستثماري والتوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التخصيصات الاستثمارية، وعقد اجتماع لجنة الشراكة مع المانحين، وإعداد مسودة تقرير المتابعة، وانعقاد اللقاء التشاوري للمتابعة والمراجعة بين الحكومة اليمنية ومجتمع المانحين في صنعاء في نهاية مايو ٢٠٠٧.

وأشار وزير التخطيط والتعاون الدولي إلى أن اللجنة الفنية اليمنية الخليجية قد اتفقت على عقد اجتماعها القادم وهو الخامس لها يومي ١٠ و ١١ ابريل ٢٠٠٧ في العاصمة صنعاء.

وكشف الوزير الأرحبي عن أن التخصيصات للمشاريع التنموية ذات الأولوية الجاهزة للتنفيذ خلال السنوات ٢٠٠٧ _ ٢٠١٠ تبلغ في مجملها ٣ مليارات و٧٥٦ مليون دولار بتمويل من الصناديق الخليجية. وتتوزع على مشروع الطريق المزدوج عمران _ عدن بكلفة مليار و٣٠٠ ألف دولار، والصندوق الاجتماعي للتنمية ٧٠٠ مليون دولار، ومشروع الكهرباء الخامس ٤٨٠ مليون دولار، والمحطة الغازية في مأرب ٣٠٠ مليون دولار، ومشروع الأشغال العامة ٣٠٠ مليون دولار، إضافة إلى مشروع الطرق الريفية ٢٤٠ مليون دولار، وبرنامج التعليم الفني "تجهيز ٥٤ معهداً" بكلفة ٢٣٦ مليون دولار، ومشروع المياه والصرف الصحي للمدن الحضرية بكلفة ٢٠٠ مليون دولار ٥٠٪ منها بتمويل من البنك الدولي.

تخصيصات المشاريع التنموية خلال ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ تبلغ ٣ مليارات و ٧٥٦ مليون دولار

آليات تنفيذ المشاريع

واستعرضت اللجنة الفنية المشتركة خلال اجتماعها الرابع آليات تنفيذ المشاريع القائمة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، ومشروع الطرق الريفية كوحدات تنفيذ قطاعية تتمتع بثقة المانحين، والتي أوضح الجانب اليمني أنها تعتمد على أفضل الممارسات المهنية وتتمتع باستقلالية مالية وإدارية تامة، وأنظمة مرتبات وحوافز مشجعة تجتذب أفضل الكوادر، وأنظمة محاسبية حديثة، وكفاءة في إعداد تقارير مالية وفنية ومهنية. كما استعرضت آليات التنفيذ الجديدة وبدرجة أساسية في قطاعي الطاقة والطرق. وقدم الجانب اليمني مجموعة من الإجراءات للتسريع في تنفيذ البرنامج الاستثماري من حيث إعداد القواعد الإرشادية لإنشاء وحدات تنفيذ المشاريع، واستكمال إجراءات إنشاء وحدات أخرى قطاعية في الزراعة والتعليم الفني والتدريب المهني، والشروع في بلورة مشروع لتعزيز وتقوية الوحدات القائمة والجديدة، ومراجعة الإجراءات المتعلقة بالصرف من مخصصات القروض والمساعدات، وتفعيل وتوسيع نظام قاعدة البيانات والمعلومات، وتطوير وتفعيل نظام للرقابة ومتابعة تقييم الأداء للمشروعات، وكذا مراجعة أداء المقاولين المحليين والدوليين، ومتابعة الجهات ذات العلاقة المعنية بتنفيذ مصفوفة الإصلاحات.

وناقشت اللجنة عدداً من الاقتراحات التي تهدف إلى تعزيز كفاءة تلك الآليات وضمان تنفيذ المشروعات وفق البرامج الزمنية التي يتم إقرارها، ومن ضمنها تعزيز الجهاز الإداري والفني في الجهات التنفيذية ذات العلاقة في الجمهورية اليمنية لتمكينه من القيام بكفاءة بالمهام التي تشمل وضع برامج مالية وخطط تمويل المشاريع ومتابعتها إلى أن يتم توقيع اتفاقية التمويل مع الجهة الممولة، والترتيب لاجتماعات الممولين والمفاوضات، ومتابعة تنفيذ المشاريع على النحو المطلوب. ومن بين الاقتراحات الإسراع في إجراءات المصادقة على اتفاقيات المشاريع بعد توقيعها، وإنشاء وحدات لتنفيذ المشاريع وتعزيز قدرة الوحدات الحالية على العمل وذلك إلى أن يتمكن الجهاز الإداري والفني في اليمن من القيام بالمهام المطلوبة لمتابعة التنفيذ، وذلك في ظل مضاعفة حجم المساعدات لليمن وزيادة عدد وحجم المشاريع التي سيتم تمويلها.

كما تتضمن الاقتراحات تأهيل المقاولين وإعداد قواعد بيانات، وإصدار قانون المشتريات وتوحيد نماذج ووثائق المناقصات، وتسريع الصرف على المشاريع، نظراً إلى أن معدل الصرف على المشاريع يؤثر على سير العمل فيها، حيث يؤدي التأخير في إجراءات الدورة المستندية للصرف على المشروع إلى توقف أو تأخر المقاولين في التنفيذ.

تأهيل الاقتصاد

وقدم الجانب اليمني في اللجنة تقريراً عن الحاجة إلى استكمال دراسة الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية في ضوء الخطة العشرية ٢٠٠٦ _ ٢٠١٥، وتحديداً لما بعد فترة الخطة الخمسية الثالثة، وبما يمكنها من تأهيل الاقتصاد اليمني. وعرض توجهات الخطة العشرية التي قدمها فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية إلى أشقائه قادة دول مجلس التعاون، والهادفة إلى تحسين مستوى التنمية البشرية في اليمن. وأكد على الحاجة إلى وضع برنامج زمني وخارطة طريق لتأهيل الاقتصاد اليمني واندماجه مع اقتصاديات دول المجلس، يحدد فيه الأسس والمنطلقات للتأهيل وتحديد الأدوار ومجالات الدعم المطلوب، والأهداف المنشود تحقيقها في مجال التنمية البشرية والبنية التحتية، وتحديد المدى الزمني لإنجاز برنامج التأهيل ومؤشرات القياس ومدى تحقيق التقدم فيها.

وكان الأخ عبد الكريم إسماعيل الأرحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي والأخ محمد عبيد المزروعي الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالأمانة العامة لمجلس التعاون قد افتتحا في الرياض أعمال الاجتماع الرابع للجنة الفنية المشتركة لتحديد الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية، بحضور الدكتور يحيى المتوكل نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي، والسفير محمد علي محسن الأحول سفير الجمهورية اليمنية لدى المملكة العربية السعودية، والدكتور مطهر عبد العزيز العباسي وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية، والمهندس عبد الله حسن الشاطر وكيل الوزارة لقطاع برمجة المشاريع، والمهندس نبيل علي شيبان مدير عام التعاون مع أوروبا والأمريكيتين، والأخت نبيلة مجاهد حسن مدير عام التعاون العربي والإسلامي بالوزارة، والأخ ثابت سالم السقلدي مستشار السفارة اليمنية في الرياض. كما حضر الاجتماع ممثلون من الأمانة العامة ووزارات المالية والاقتصاد في الدول الأعضاء في مجلس التعاون، وصندوق أبو ظبي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الوكيل المساعد في وزارة النفط والمعادن لـ«الميثاق»:

٨٠٪ من المناطق الاستكشافية لاتزال بكراً واكتشافات جديدة في صخور الأساس

٨٧ قطاعاً نفطياً حتى نوفمبر ٢٠٠٦م وحفر ٥٥ بئراً هذا العام

لاكتشاف وانتاج النفط في اليمن بعد ان توافرت النوايا المخلصة للوطن ارضاً وانساناً المستوعبة لمعطيات العصر ومتطلباته فكانت البداية للتحولات الكبيرة تحت قيادة باني نهضة اليمن الحديث فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، ومن محطات منجزاته العظيمة الاعلان عن اول اكتشاف نفطي وبكميات تجارية في قطاع ١٨ صافر -محافظة مأرب عام ١٩٨٤م، لتتوالى بعد ذلك الاكتشافات النفطية ويتوالى معها النهضة والتقدم للوطن.. وها هي اليوم تحتضن اليمن كبرى الشركات العالمية العملاقة العاملة في هذا القطاع وتتواصل الاكتشافات والانشطة المبهرة والمبشرة بمستقبل واعد.

حول مجمل ما يعتمل في قطاع النفط وما سيأتي به المستقبل من خيرات كان لنا هذا اللقاء مع الاستاذ احمد دارس الوكيل المساعد بوزارة النفط والمعادن والذي يشهد له الجميع بكفاءته وبصماته الواضحة على مسيرة تطور وتحريك هذا القطاع الاقتصادي المهم.. فإلى نص الحوار:

حوار / احمد المخلافي

تحديث خارطة القطاعات النفطية و٢٧ شركة نفطية تعمل في اليمن

● في منتصف الثمانينيات كانت البداية الحقيقية بدايةً.. ماذا عن النشاطات الانتاجية والاستكشافية النفطية المنفذة حتى الآن؟

- حقيقة بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م وتوافر المناخ الاستثماري الملائم للشركات الاجنبية شهدت بلادنا قدوم عدد من الشركات العالمية للعمل في قطاع الانتاج والاستكشاف في مختلف مناطق اليمن التي تم تقسيمها الى قطاعات نفطية ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية العام الماضي، بلغ عدد هذه القطاعات ٨٧ قطاعاً حيث بلغ عدد القطاعات الاستكشافية ٢٦ قطاعاً، فيما وصل عدد القطاعات الانتاجية الى ١٢ قطاعاً، وهناك ٧ قطاعات قيد المصادقة، و٢٨ قطاعاً مفتوحاً الى جانب ١٤ قطاعاً قيد الترويج كما وصلت عدد الشركات النفطية العاملة في بلادنا الى ٢٧ شركة، من تلك الشركات ١١ شركة تعمل في قطاع الانتاج و١٦ شركة في الاستكشافات.. وهذه الشركات هي شركات عالمية من مختلف الجنسيات.

● كم عدد اتفاقيات المشاركة في الانتاج؟

- بلغ عدد اتفاقيات المشاركة في الانتاج الموقعة منذ بداية الاستكشافات النفطية حتى يوليو العام الماضي ٨٣ اتفاقية.

● في إطار زيادة وتيرة الاستكشاف والانتاج النفطي.. هل لديكم خطط لاعادة تقسيم القطاعات النفطية؟

- لاشك أن خارطة القطاعات النفطية يتم تطويرها وتحديثها بشكل مستمر من وقت لآخر وذلك حسب النشاطات والمعطيات الجيولوجية والمعلومات الجيوفيزيائية وبما يواكب تزايد عدد القطاعات والتي كانت لا تزيد عن ٥٦ قطاعاً عاماً في منتصف التسعينيات فيما بلغت الآن ٨٧ قطاعاً -كما أشرت سابقاً- ولاتزال في تزايد مستمر نتيجة لوجود مناطق التخلي واعادة التقسيم بالاضافة الى تراكم المعلومات والخبرات، ولأجل كل ذلك نعمل بشكل مستمر على اعادة النظر في تقسيم القطاعات النفطية.

● ما النسبة المكتشفة من المساحة المخصصة للمناطق الاستكشافية؟ وكم عدد الآبار التي تم حفرها؟

- يمكن التأكيد أنه حتى الآن لم يتم اكتشاف سوى ٢٠٪ من المساحة المخصصة للاستكشاف فيما لايزال ٨٠٪ لم تكتشف وهي مساحة واعدة ومبشرة.

أما ما يخص عمليات الحفر فقد بدأت عمليات الحفر تتسارع بعد منتصف الثمانينيات وذلك بعد اكتشاف النفط في مأرب وشبوة وكذا اكتشاف حوض المسيلة التي مثلت نقلة نوعية وكبيرة في عمليات الحفر في منتصف التسعينيات، وقد بلغ اجمالي عدد الآبار المحفورة حتى يونيو من العام الماضي ١٨٢٤ بئراً منها ٤٢١ بئراً استكشافية و١٤٠٣ آبار تطويرية وهذه تشمل الآبار الحقنية.

● ماذا عن الخطط والاتجاهات الاستكشافية المستقبلية؟

- حقيقة كانت لدى وزارة النفط والمعادن جملة من الاتجاهات والخطط المستقبلية للاستكشاف نذكر منها تطوير مرجعية علمية في جيولوجيا البترول اليمنية والمشاركة في الترويج للقطاعات النفطية، وكذا اعداد خرائط جيولوجية حديثة لجميع الاحواض الرسوبية، وايضاً عمل دراسة للموارد الطبيعية «نفط وغاز» في جميع الاحواض الرسوبية اليمنية، والآن سيتم اعادة تقسيم القطاعات البحرية في البحر الاحمر وخليج عدن على ضوء الترسيم النهائي للحدود البحرية مع سلطنة عمان الشقيقة.

وهنا نحب ان نؤكد ان هناك كثيراً من الاتجاهات والخطط المهمة التي تسعى وزارة النفط والمعادن من خلالها الى تطوير وترسيخ النهوض الفعلي والملموس لهذا القطاع والسير بخطوات جادة وهادفة بما يحقق الوصول الى بلورة الاهداف المرسومة من قبل الحكومة المسترشدة بتوجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح قائد مسيرة التطور وباني نهضة اليمن الحديث.

● ما أهم الخطوات التي سيحتضنها هذا العام؟

- لاشك انكم سمعتم او قرأتم عبر وسائل الاعلام ما أعلنه الأخ وزير النفط والمعادن في منتدى المصادر البشرية الأول، والذي عقد قبل اكثر من اسبوع وجاء فيه تنفيذ اعمال حفر ٥٥ بئراً نفطياً استكشافياً هذا العام، وكذا الاعلان عن المنافسة الرابعة في القطاعات البحرية خلال الايام القليلة القادمة وايضاً الانتهاء من التعاقد مع الشركات الفائزة في المنافسة الثالثة التي اعلن عن اسمائها الأخ الوزير العام الماضي.. ونسعى جاهدين الى يمننة الوظائف ونوعية العمالة في الشركات النفطية العالمية العاملة في اليمن.